الصباح الاقتصادية
12
العدد 3592 - السنة الثانية عشرة
الأحد 15 جمادى الآخرة 1441 - الموافق 9 فبراير 2020
Sunday 9 February 2020 - No.3592 - 12 th Year

الأسعار حالياً بأدنى مستوى لها خلال عام بسبب أزمة وباء كورونا

«الشال»: 1.4 مليار دينار..الإيرادات النفطية الكويتية المتوقع تحقيقها خلال يناير

عدد حسابات التداول النشطة ينخفض -2.7% ما بين نهاية ديسمبر 2019 ونهاية يناير 2020

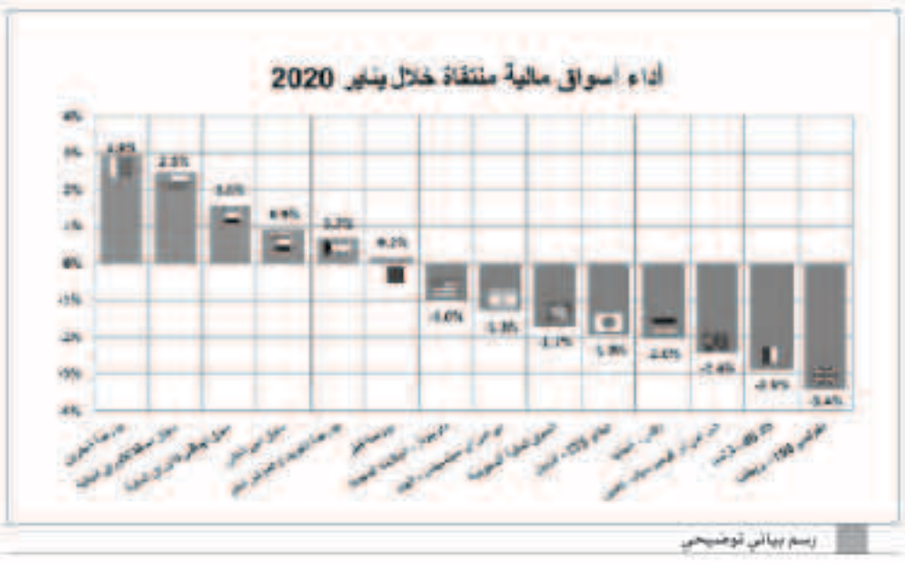

رسم بياني توضيحي

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أنه بانتهاء شهر يناير 2020، انتهى الشهر العاشر من السنة المالية الحالية 2019/2020، ونظراً لعدم توفر أرقام رسمية لأسعار برميل النفط الكويتي للنصف الأول من شهر يناير، بلغ المعدل التقديري لسعر برميل النفط الكويتي وفقا لفروقات سعره عن خام برنت لشهر يناير نحو 65.7 دولار أمريكي، وهو يزيد بنحو 10.7 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 19.5% عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور العشرة الأولى من السنة المالية الحالية نحو 64.8 دولار أمريكي وهو أدنى من معدل سعره للسنة المالية الفائتة بنحو 5.4%. وكانت السنة المالية الفائتة 2018/2019 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر يناير 2020 أدنى بنحو 4.1% من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 14.3 دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 80 دولار أمريكي وفقا لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% من إجمالي الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويُفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يناير بما قيمته نحو 1.4 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 16.1 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 2.2 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 13.9 مليار دينار كويتي، ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 18 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2020 عجزاً قيمته 4.5 مليار دينار كويتي، ولكن بيانات عشرة شهور تصلح لاستخدامها كمؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية الحالية، وأسعار النفط حالياً بأدنى مستوى لها خلال عام بسبب أزمة وباء كورونا، ويتأثر أيضاً بفارق النفقات الفعلية عن تلك المقدرة مع نهاية السنة المالية.

خصائص التداول في بورصة الكويت

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول للسوق الرسمي وفقا لجنسية وفئة المتداولين» لشهر يناير 2020، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت، وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض كل من مبيعاتهم ومشترياتهم، إذ استحوذوا على 42.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (50.7% في يناير 2019) و38.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (39.5% في يناير 2019). وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 370.036 مليون دينار كويتي، كما اشتروا أسهما بقيمة 335.315 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم بيعا وبنحو 34.721 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى ارتفاع كل من مشترياته ومبيعاته، فقد استحوذ على 31.4% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (29.3% للفترة نفسها 2019) و22.3% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (17.7% للفترة نفسها 2019)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 273.773 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 193.944 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد شراء وبنحو 79.829 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى ارتفاع مبيعاته وانخفاض طفيف في مشترياته، فقد استحوذ على 28.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (24.6% للفترة نفسها 2019) و24.3% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (24.4% للفترة نفسها 2019)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 251.715 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 211.841 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعا وبنحو 39.873 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 6.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (6.9% للفترة نفسها 2019) و5.8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (6.8% للفترة نفسها 2019)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 55.519 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 50.285 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعا وبنحو 5.234 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 725.110 مليون دينار كويتي مستحوذين بذلك على 83.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (89% للفترة نفسها 2019)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 644.207 مليون دينار كويتي مستحوذين بذلك على 73.9% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (80.6% للفترة نفسها 2019)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون بيعاً بنحو 80.903 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 18.9% (13.9% للفترة نفسها 2019) واشتروا ما قيمته 164.755 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 108.477 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 12.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (6.1% للفترة نفسها 2019)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر شراء بنحو 56.278 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الأجنبي أعلى في بورصة الكويت.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 7.1% (5.5% للفترة نفسها 2019) أي ما قيمته 62.252 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المباعة نحو 4.3% (4.9% للفترة نفسها 2019) أي ما قيمته 37.627 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم شراء وبنحو 24.624 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 78.6% للكويتيين، 15.7% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.7% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 84.8% للكويتيين، 10% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.2% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2019، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة ما نسبته -2.7% ما بين نهاية ديسمبر 2019 ونهاية يناير 2020، مقارنة بانخفاض أكبر بنسبة -3.6% ما بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية يناير2019، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يناير 2020 نحو 16.741 حساباً أي ما نسبته نحو 4.2% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 17.197 حساباً في نهاية ديسمبر 2019 أي ما نسبته نحو 4.4% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة

بعد أداء إيجابي لغالبية الأسواق خلال عام 2019، حيث حقق 13 سوقا مكاسب من أصل أسواق العينة البالغ عددها 14 سوقا وسوقا وحيداً خسائر، استمر الأداء الموجب في يناير 2020 للبورصات الخليجية وإن بمكاسب ضئيلة لبعضها، الاستثناء ضمنها كان للسوق السعودي الذي حقق مؤشره خسائر، وغالبية الضرر لحق بأسواق منطقة اليورو وشرق آسيا وكذلك السوق الأمريكي.

أكبر الرابحين في شهر يناير كانت بورصة البحرين التي حقق مؤشرها مكاسب بنحو 2.9% بعد أن أنهت عام 2019 سادس أكبر الرابحين بمكاسب بنحو 20.4%، وذلك يعني استمرار التأثير الموجب لارتفاع سهم البنك الأهلي المتحد أكبر بنوك البحرين الذي كسب قيمة رأسمالية بحدود 68.8% في عام 2019، و5.9% في شهر يناير الفائت. ثاني أكبر الرابحين في شهر يناير كان سوق مسقط الذي أضاف مؤشره في شهر واحد نحو 2.5%، ليبدأ مرحلة تعويض بعد أداء ضعيف في عام 2019، حيث كان الخاسر الوحيد من ضمن أسواق العينة بفقدانه 7.9%- في ذلك العام، تلاهما في الارتفاع سوقا أبوظبي ودبي بنحو 1.6% و0.9% على التوالي. وحقق مؤشر بورصة الكويت العام مكاسب بحدود 0.7% في يناير، لتصبح بورصة الكويت أكثر الأسواق مكاسبا ضمن العينة، إذا ما أضيفت مكاسبها لشهر يناير 2020 إلى مكاسب عام 2019. وأقل الرابحين كان السوق القطري بمكاسب بحدود 0.2%، تضاف إلى مكاسب بحدود 1.2% لعام 2019. الخاسر الأكبر في شهر يناير كان السوق البريطاني الذي فقد مؤشره نحو 3.4%-، بعد تأكيد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، تلاه السوق الفرنسي بخسائر بحدود 2.9%-، ثم السوق الصيني بنحو 2.4%-، وتلك مجرد بداية للآثار السلبية لفايروس كورونا، وتبعهم في الانخفاض، سوق آخر من منطقة اليورو وهو الألماني بفقدانه نحو 2%-، ومن ثم الياباني بنحو 1.9%-، وأقل الخاسرين كان السوق الأمريكي الذي فقد مؤشره نحو 1%-.

ومن المتوقع أن تكون الغلبة ظاهرة للأداء السلبي في شهر فبراير بسبب التأثير الواسع لوباء كورونا، فكل قطاعات العالم السلعية والخدمية سوف تضرب بتأثير من تشابكها الواسع مع الاقتصاد الصيني، وما لم تتم السيطرة على الوباء، قد تخضع بورصات العينة لعملية تصحيح، بعضها جوهري.

نتائج بنك بوبيان 2019

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً صافية (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 62.7 مليون دينار كويتي، مسجلاً ارتفاعاً بلغ نحو 6.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 11.5%، مقارنة بنحو 56.2 مليون دينار كويتي في عام 2018. ويُعزى هذا الارتفاع، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، إضافة إلى انخفاض جملة المخصصات. وبذلك، ارتفع الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 1.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2.1%. ويعرض الرسم البياني التالي، التطور في مستوى الأرباح الخاصة بمساهمي البنك خلال الفترة (2008-2019):

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 6 مليون دينار كويتي أي نحو 4.3%، ليصل إلى 145.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 139.7 مليون دينار كويتي لعام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 3.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 295.3%، وصولا إلى نحو 4.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.1 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضا، بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 22.3%، وصولا إلى نحو 16.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 13.4 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 847 ألف دينار كويتي، ليصل إلى 119.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 120.3 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعه نحو 4.3 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت نحو 7.6%، وصولا إلى نحو 61.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 56.8 مليون دينار كويتي لعام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بندي تكاليف موظفين واستهلاك بما مجمله 6.1 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 1.8 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 41.9% بعد أن كانت نحو 40.6%. وانخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 5.1 مليون دينار كويتي أي بنسبة إنخفاض قاربت 21.5%، وصولا إلى نحو 18.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 23.8 مليون دينار كويتي. والحصيلة تفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى 43% مقارنة بنحو 40.2% لعام 2018.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعا بلغ قدره 955.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 22%، ليصل إلى نحو 5.301 مليار دينار كويتي مقابل 4.345 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018. وضمنه ارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 466.5 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 14.3%، وصولا إلى نحو 3.729 مليار دينار كويتي (70.3% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 3.263 مليار دينار كويتي (75.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018. وبلغت نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي الودائع نحو 81.3% مقارنة بنحو 85.4%. وارتفع بند النقد والأرصدة لدى البنوك بنحو 148.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 177.3%، وصولا إلى نحو 232.4 مليون دينار كويتي (4.4% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 83.8 مليون دينار كويتي (1.9% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018. وارتفع أيضا، بند ودائع لدى بنوك أخرى بنحو 190.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 80.2%، وصولا إلى نحو 427.3 مليون دينار كويتي (8.1% من الإجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 237.1 مليون دينار كويتي (5.5% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2018.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 788.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 20.4%، لتصل إلى نحو 4.647 مليار دينار كويتي بعد أن كانت نحو 3.859 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.7% مقارنة بنحو 88.8% في عام 2018.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك قد سجلت أداءً مختلطا مقارنة مع نهاية عام 2018، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 12.7% مقارنة بنحو 14.3%، وانخفض مؤشر العائد على رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 23.8% مقارنة بنحو 24.1%. وانخفض كذلك مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى 1.30% مقارنة بنحو 1.35%، بينما ارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 20.40 فلسا مقابل نحو 19.17 فلسا. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 31.4 ضعف مقارنة بنحو 29.2 ضعف، وذلك بسبب ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنسبة 6.4% وارتفاع سعر السهم السوقي بنسبة 14.5% عن مستواهما في نهاية عام 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.83 مرة مقارنة بنحو 2.75 مرة. وأعلن البنك عن نيته توزيع أرباح نقدية 9% أي ما يعادل 9 فلوس وتوزيع 5% أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائدا نقديا بلغت نسبته 1.4% على سعر الإقفال المسجل في نهاية 2019 والبالغ نحو 641 فلسا كويتيا للسهم الواحد. وكانت توزيعات الأرباح النقدية قد بلغت 8% نقدا و5% منحة عن عام 2018، أي أن البنك زاد من معدلات توزيعاته.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطا، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 548.2 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 5.8 نقطة ونسبته 1% عن إقفال الأسبوع الماضي، ومنخفضا أيضا بنحو 5 نقطة أي ما يعادل 0.9% عن إقفال نهاية عام 2019.

بنك بوبيان يحقق 62.7 مليون دينار أرباحاً صافية خلال نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

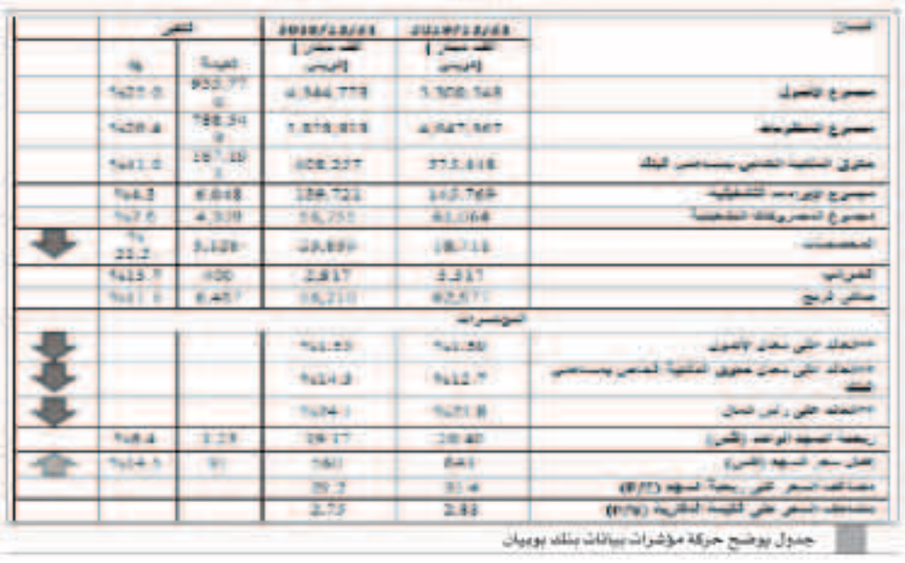
جدول يوضح حركة مؤشرات بيانات بنك بوبيان

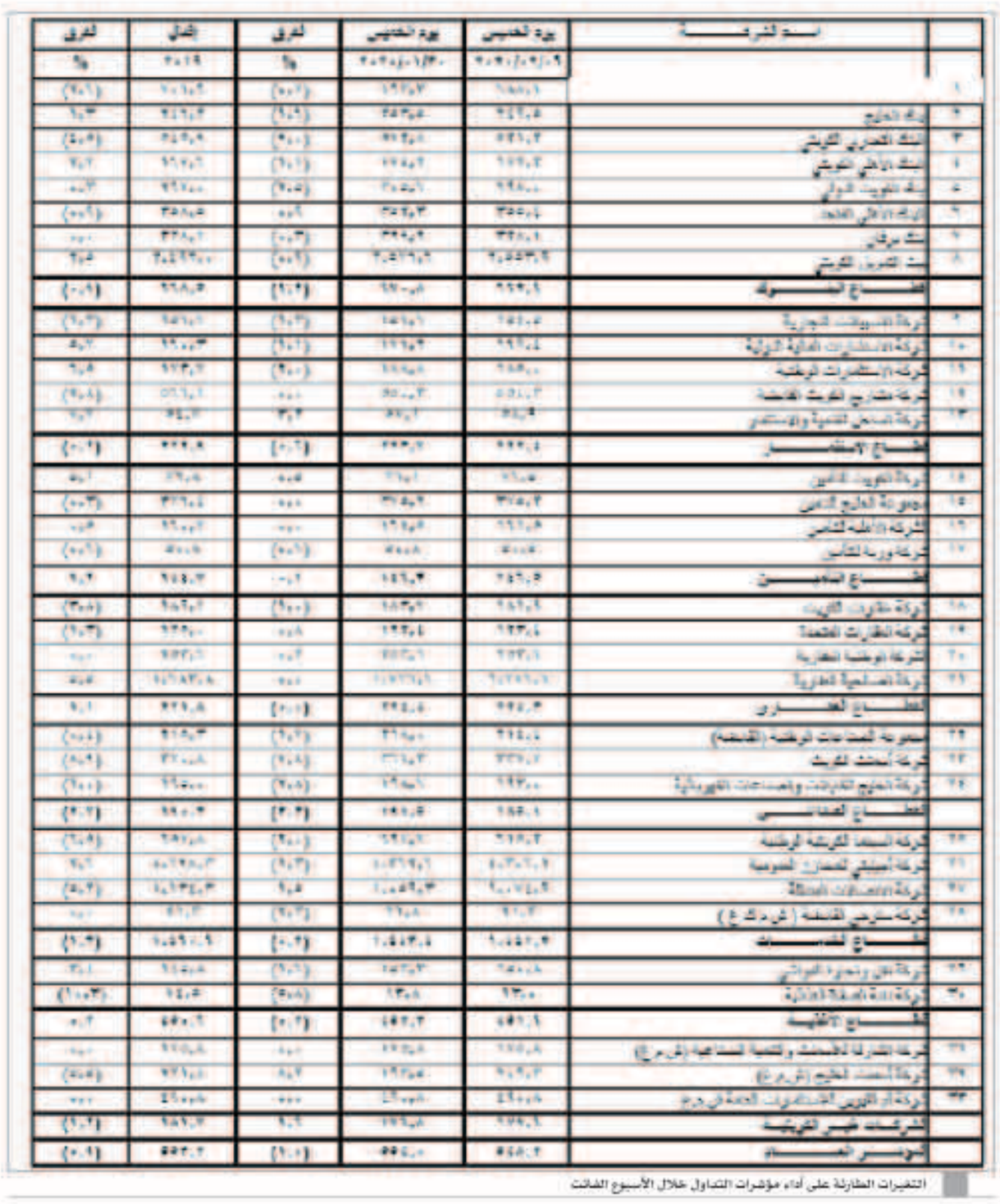
التغيرات الطارئة على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

السوق البريطاني الخاسر الأكبر في شهر يناير بعد تأكيد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي